The Iraqi position towards the Camp David Accords, 1978

Dr. Ali Joudeh Subaih Al-Maliki
The University of Basrah
Basrah and Arab Gulf Studies Center
E- mail: alijuda2018@yahoo.com

Abstract :

The paper studied the Iraqi attitudes towards Camp David Accords in 1978 . This Accord Considers One of the worst agreements that Signed by Egypt and the Zionist in 1978 . keeping in mind that Egypt had many wars with Zionists . Egypt was the first Arabian country which faced the Zionist attacks on the Palastinies People Since 1948 . The president Jamal Abdul Nasar is the most Nationalist Arabian leader who Stood against the Israeli plans . Iraq ، also ، Considers One of the first Arabian Countries which Supported Egypt in its Policies against the Zionists . The Iraqi – Egyptian relations were very distinguished and featured as very Co-operated until disaster of Egypt when it Signed the Comb David Accords which attacked the Iraqi policy towards Egypt and this accords Contributed in bad relations between Iraq and Egypt.

Key words: position, relations, Camp David Accords.

الموقف العراقي من اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨

م.د.علي جوده صبيح المالكي

جامعة البصرة

مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E- mail: alijuda2018@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى إيضاح موقف العراق من اتفاقية كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ . إذ تعد هذه الاتفاقية من أسوأ الاتفاقيات التي عقدتها مصر مع الكيان الإسرائيلي عام ١٩٧٨، علماً أن مصر خاضت حروباً عدة مع الأخير، وكانت الدولة العربية الأولى التي وقفت بوجه الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، إذ يعد الرئيس جمال عبدالناصر الزعيم القومي العربي المناهض للمخططات الإسرائيلية، كما يعد العراق من أكثر الدول العربية الداعمة لمصر في توجهاتها السياسية ضد الكيان الإسرائيلي وحروبها من خلال اشتراك المؤسسة العسكرية العراقية معها . لذا تميزت العلاقات العراقية – المصرية بالتقارب والتعاون حتى جاءت نكبة مصر من خلال عقدها اتفاقية كامب ديفيد التي أثارت الموقف العراقي تجاه مصر وأسهمت في توتر العلاقات بين البلدين لكون العراق قد تزعم الموقف العربي لاتخاذ قرار ضد مصر .

الكلمات المفتاحية : الموقف ، العلاقات ، اتفاقية كامب ديفيد .

المقدمــة:

يعد العراق ومصر من الدول العربية ذات المكانة المتميزة في منطقة الشرق الأوسط لامتلاك الدولتين قدرات بشرية، وظفت بشكل يجعل منهما قوتين ليس من السهولة اختراقهما أو إضعافهما ، لكن بالإمكان إحداث شرخ بينهما على وفق السياسة التي تطمح كل دولة لاتباعها ، كقوة كبيرة ينظر لها من قبل العرب أو دول العالم الأخرى، انه لا يمكن تجاوزها عند اتخاذ أي قرار يخص مستقبل المنطقة، ولاسيما بعد الإعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين (قلب الأمة العربية) ، وبنجاح ثورة يوليو تموز في مصر عام ١٩٥٢ وبروز شخصية جمال عبد الناصر (١٩٥٤ – ١٩٧٠)، الذي سعى لقيادة الحركة القومية وسحب البساط من زعامته، وبالفعل شهدت العلاقة بين العراق ومصر حالة من التذبذب وعدم الاستقرار ،دون أن تؤثر على موقفهما المعلن من الكيان الصهيوني وضرورة إزاحته من جسم الأمة العربية، فخاضت الدولتان ثلاثة حروب مشتركة ضد إسرائيل للاعوام١٩٤٨، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، من دون تحقيق مساعيها في القضاء على الكيان الإسرائيلي ، وهذا ما أخذه بنظر الاعتبار الرئيس المصري محمد أنور السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١) ، الذي اقتنع أن مواصلة الحرب مع إسرائيل لا يجدي نفعاً ، بل بالعكس ستزيد من ضياع أراضٍ عربية جديدة ،لأن قوة إسرائيل آتية من موقف الإدارة الأمريكية المساندة لليهود في احتلال فلسطين والعمل على إيجاد دولة لها حدودها الثابتة ، إلى جانب تأييد دول أوربية أخرى للموقف الأمريكي .

وعلى فق هذه الرؤية قرر أنور السادات اتخاذ موقف أحادي ومن دون مشورة الرؤساء العرب ومنهم العراق، بزيارة الكيان الإسرائيلي في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ وعقد معاهدة سلام معها، التي نتج عنها وبرعاية أمريكية عقد اتفاقية كامب ديفيد في أيلول ١٩٧٨ ، فارتفعت الأصوات العربية من بعض الحكومات الرافضة لها، وكان للعراق موقف خاص من هذه الاتفاقية مما انعكس سلباً على العلاقات بين البلدين. ولتوضيح مضمون البحث لابد من التطرق أولاً إلى طبيعة العلاقات العراقية – المصرية قبل التوقيع على الاتفاقية .

الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية – المصرية ١٩٥٨ – ١٩٧٧

شهدت العلاقات العراقية المصرية تطوراً مهماً بعد انهيار النظام الملكي، ونجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وإعلانه الجمهورية، إذ ساندت الجمهورية العربية المتحدة التي تم الإعلان عنها في العام نفسه، أثر الوحدة المصرية السورية النظام السياسي في العراق[١]، فأعلنت الحكومة المصرية في ١٥ تموز أي بعد يوم واحد من الثورة، اعترافها بالحكومة العراقية وتوظيف جميع إمكاناتها الإسلامية والعسكرية

لمساندة الثورة وقادتها[٢]. كما أعلن الرئيس جمال عبدالناصر[٣] في أثناء زيارته للاتحاد السوفيتي إن أي اعتداء يتعرض له العراق من أية جهة كانت يعد اعتداءً على الجمهورية العربية المتحدة، وهذا ما جعل الحكومة المصرية تحشد قواتها الجوية في مطارات الإقليم الشمالي (سوريا)[٤] للحفاظ على سلامة العراق ونظامه الجديد من الأنظمة الإقليمية والدولية المعارضة للنظام الجمهوري في العراق، وفي مقدمتهم حكام دول الخليج وتحديداً السعودية التي تخشى على العلاقات السياسية والاقتصادية في العراق. ولإثبات مساندتها لثورة تموز العراقية، أرسلت الحكومة المصرية مبعوثاً إلى بغداد مع جهاز لاسلكي لتأمين الاتصال المباشر بين المسؤولين العراقيين والمصريين[٥]، الموقف الذي ثمنته الحكومة العراقية، كما عينت السيد فائق فهمي سفيراً لها في بغداد، وعندها دخلت العلاقات العراقية المصرية مرحلة جديدة تختلف في سماتها وملامحها العامة عن مرحلة ما قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٦].

السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القارئ، لماذا هذا التأييد المبكر من حكومة جمال عبدالناصر للثورة العراقية؟ واستعدادها لتقديم أشكال الدعم والمساعدة كافة للحفاظ عليها، في وقت كان على يقين تام ببروز الحزب الشيوعي على الساحة العراقية الذي تتعارض أفكاره مع الشعارات القومية العربية التي تنادي بها مصر ؟ للإجابة يمكن القول، إن الموقف الايجابي الظاهري لحكومة عبدالناصر هو لرفع الشبهات أو أصابع الاتهام التي تتوجه إليها عند العراق، لأن السماح للشيوعية بتقوية وجودها في العراق، يؤثر على العلاقات المصرية – السورية، وهذا ما حصل فعلاً .

لم تستمر العلاقات الودية بين العراق ومصر طويلاً، فبعد أشهر قليلة بدأ العداء بين عبد الناصر ، الذي كان يلقب وقتها رائد القومية العربية والنظام الجمهوري العراقي، إذ قررت الحكومة المصرية التخطيط لإسقاط حكومة العراق ، وتحديداً شخص اللواء عبدالكريم قاسم[٧]، بعد الإطاحة بعبد السلام محمد عارف[٨] وزجه في السجن، مما زاد من شقة الخلاف احتكاك جمال عبدالناصر وتصادمه مع الحزب الشيوعي السوري الرافض للوحدة مع مصر والذي بلغ ذروته في الحملة التي قادها ضدهم في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٨، مما انعكس سلبياً على علاقة الشيوعيين العراقيين بالقومية العرب[٩]، عندها شن جمال عبدالناصر عبر وسائل الإعلام المصرية هجوماً عنيفاً على عبدالكريم قاسم، لكن الأخير لم يرد على اتهامات وسائل الإعلام المصرية بشكل مباشر، بل أوكل مهمة الرد للعقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العليا الذي جعل من محكمته منبراً للتشهير بجمال عبدالناصر[١٠].

أتهم عبدالكريم قاسم الجمهورية العربية المتحدة أنها كانت تقف وراء حركة عبدالوهاب الشواف في الموصل في آذار ١٩٥٩ من خلال الأدلة التي ضبطتها الأجهزة الرسمية العراقية وعرضتها عبر وسائل

الإعلام ، التي أثبتت تورط الجمهورية العربية المتحدة فيها بشكل مباشر بهدف القضاء على النظام القائم في العراق، ولاسيما إن عدد الذين قاموا بالحركة لجأوا إلى الجمهورية العربية المتحدة بعد فشل حركتهم مما أدى إلى تصاعد وتيرة الحملات الإعلامية بين البلدين[١١] . كانت بصماتها واضحة على المشهد السياسي والشعبي في الجمهورية العربية المتحدة، إذ خرجت إلى شوارع القاهرة والإسكندرية تظاهرات رفعت شعارات معادية للشيوعية ونظام عبدالكريم قاسم ، فانعكس ذلك سلباً على طبيعة العلاقة بين البلدين التي تأزمت حتى قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، واستلام السلطة في العراق من قبل بعض الشخصيات التي تجمع بينها وبين السياسة المصرية وفي مقدمتهم جمال عبدالناصر قواسم مشتركة من حيث الأفكار التي ينادون بها[١٢].

شهدت العلاقات العراقية المصرية تطوراً ملحوظاً في ضوء المتغيرات السياسية الأخيرة في العراق، فقد رحبت القاهرة بالانقلاب وأرسل جمال عبدالناصر برقية تأييد وتهنئة فور إعلانه[١٣]. و فضلاً عن ذلك عينت الحكومة المصرية أمين هويدي سفيراً لها في العراق، وهو من الضباط الأحرار وحاز على ثقة جمال عبدالناصر ، بالمقابل عينت الحكومة العراقية في العشرين من شباط ١٩٦٣ عبدالرحمن البزاز سفيراً لها في الجمهورية العربية المتحدة [١٤]، واتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً نظم بموجبه احتفالات واسعة بمناسبة الذكرى الخامسة بالشكل اللائق بالمناسبة القومية[١٥]، كما شكلت الحكومة العراقية وفداً رسمياً رفيع المستوى برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وحضر للمشاركة في الاحتفال الذي أقيم في القاهرة في الثاني والعشرين من شباط ١٩٦٣ [١٦] .

لكن سرعان ما انعكست الأحداث السياسية سلباً على العلاقات العراقية – المصرية بعد المحاولات الانقلابية الفاشلة لحركة القوميين العرب في العراق، والمحاولة الانقلابية الفاشلة للناصريين في سوريا ، فقد قامت السلطات المصرية في ٢٢ تموز ١٩٦٣ باعتقال مجموعة من الطلاب العرب من بينهم سبعة عراقيين وأبعدتهم من القاهرة إلى الإسكندرية وفشلت وزارة الخارجية المصرية في إعطاء المبرر لذلك الإجراء للسفير العراقي في القاهرة[١٧]، وتزامنت تلك التطورات مع التوتر في العلاقات بين مصر وسوريا بسبب المحاولة الانقلابية التي قادها (جاسم علوان) في١٨ تموز ضد الحكومة السورية[١٨]، إذ ورد في اعترافات النقيب محمد نبهان أحد العناصر التي شاركت في المحاولة وتم إلقاء القبض عليه (إن هدف المحاولة هو قلب نظام الحكم في سوريا وعزل العراق عنها، والعمل على إقامة وحدة فورية مع مصر)[١٩]، فأعلن العراق وقوفه إلى جانب الحكومة السورية ومساندته لها ضد المحاولة الانقلابية الفاشلة ووصفها بالمؤامرة ، ووضع إمكاناته كافة تحت تصرف الحكومة السورية[٢٠].

وعند حدوث انقلاب ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣، تسلم عبدالسلام محمد عارف مقاليد السلطة في العراق ، فوقفت مصر إلى جانب هذا النظام كونها ترى فيه انه اقرب إليها وإلى توجهاتها العربية والدولية ، فاستمرت العلاقة بين البلدين تسير بشكل طبيعي في إطار التنسيق والتعاون المشترك [٢١]، وقد أيد العراق الإجراءات التي اتخذتها العربية المتحدة ضد إسرائيل بشأن الملاحة في خليج العقبة [٢٢]، كما بارك العراق اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن التي عقدت في القاهرة في ٣٠ أيار ١٩٦٧، والمتضمنة إقامة مجلس دفاع وقيادة مشتركة وتشكيل مجلس رؤساء الأركان وهيأة الأركان المشتركة [٢٣].

عادت العلاقات العراقية – المصرية إلى التأزم ثانية بعد نجاح انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق وظهور بوادر مبادرة للسلام بين العرب وإسرائيل قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وليام روجرز W–Rogerd[٢٤] وزير الخارجية في كانون الأول ١٩٦٩ ، والتي اتخذت صفة رسمية في تموز ١٩٧٠ ، وقد أعلن الرئيس المصري جمال عبدالناصر قبولها [٢٥]، بعد مبادرة روجرز نشأت الخلافات بين النظامين، أدت إلى قيام الحكام البعثيين في العراق بمهاجمة عبدالناصر إعلاميا ، موجهين إليه أبشع النعوت من التخاذل والخنوع للأمريكان والصهاينة، معلنين الحرب الكلامية عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة، واستقروا على سلوكهم هذا حتى يوم ٢٨ أيلول ١٩٧٠ ساعة إعلان خبر وفاة الرئيس عبدالناصر بصورة مفاجئة [٢٦]، حيث تولى الرئيس محمد أنور السادات السلطة الذي اتبع سياسة إقامة روابط وعلاقات ايجابية مع جميع الدول العربية سواء أكانت دول ذات أنظمة توصف بالرجعية أم دول ذات أنظمة تقدمية، وكان من نتائج هذه السياسة حدوث تطور ايجابي في علاقات مصر مع الدول العربية[٢٧]، وعند قيام العراق بتأميم حقول النفط في كركوك في١ حزيران من عام ١٩٧٢، أعلن الرئيس السادات في ٣ حزيران ١٩٧٢ تأييده لتقديم إمكانيات مصر وخبراتها ووضعها تحت تصرف العراق[٢٨].

في المقابل وقف العراق إلى جانب مصر في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، إذ اتصل الرئيس أحمد حسن البكر[٢٩] بالرئيس محمد أنور السادات[٣٠] وحافظ الأسد[٣١] هاتفياً، وأعلمهما إنه تقرر اشتراك الطيران الحربي العراقي في المعركة، فأعرب الرئيسان المصري والسوري عن ارتياحهما وشكرهما[٣٢]. وبالفعل تم إرسال قوة تألفت من أربعة أسراب ميك ٢١ وسرب هوكر هتر و١٧ فرقة مدرعة وفرق مشاة[٣٣]، ومئات العربات المدرعة والآليات والسيارات المحملة بالجنود والمعدات والمؤن والذخائر بالإضافة إلى١٢ كتيبة مدفعية مع ذخائرها[٣٤]. وقد شاركت القوات الجوية العراقية منذ اللحظة الأولى لنشوب القتال ونفذت المهام التي كلفت بها، وتمكنت من إسقاط اثنتي عشر طائرة إسرائيلية في القتال الجوي فوق سيناء[٣٥].

غير أن اتفاقية سيناء الثانية في ٤ أيلول ١٩٧٥ جاءت لتنهي التقارب العراقي المصري الأخير، فقد هاجمت الحكومة العراقية تلك الاتفاقيات ودعت لإحياء الجبهة الشمالية باعتبارها حلاً جزئياً، وان موقف مصر يؤدي إلى خروجها من قضية تحرير فلسطين وكما شهدت بغداد مظاهر استنكارية شارك فيها أكثر من مئة وخمسين ألف مواطن ، أدانوا وشجبوا تلك الاتفاقية ، رافعين شعارات (لا للمؤتمرات الاستسلامية) و(لا للحلول الخيانية) ، وأعربوا عن تأييدهم المطلق لدعوة الرئيس البكر بتشكيل جبهة شمالية مقاتلة فورية وتدعيم الجبهات الأخرى ضد إسرائيل[٣٦].

وصلت العلاقات العراقية – المصرية إلى أسوء حالاتها على أثر زيارة محمد أنور السادات للقدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧[٣٧]، حيث عد الحدث الأكبر في المنطقة العربية كلها حينذاك لتشكيل أهم خطوة للوصول لتسوية بين مصر وإسرائيل نقلتها من مرحلة التفاوض غير المباشر إلى مرحلة التفاوض المباشر، ونقلت المواجهة بين مصر وإسرائيل من المواجهة العسكرية إلى المواجهة الدبلوماسية ولم يكن هذا بالأمر الهين[٣٨]. فقد ساد الذهول والاحتجاجات الشعوب العربية على أثر تلك الزيارة التي تباينت حولها ردود الأفعال العربية، وانقسمت الدول العربية في مواقفها ما بين الرفض والتحفظ والتأييد، فقد استنكر العراق حكومة وشعباً تلك الزيارة، وعمت التظاهرات الشعبية جميع أنحاء العراق، ففي بغداد خرجت الجماهير منددة بالزيارة مطالبة الحكومة العراقية باتخاذ موقف حازم ضد سياسة السادات الرامية لتمزيق وحدة الصف العربي والجمهورية العربية بعزل مصر عن دول المواجهة ، كما شهدت المدن الأخرى تجمعات لأدانه الزيارة التي قام بها السادات إلى إسرائيل[٣٩].

على أثر تلك الأحداث استدعت وزارة الخارجية العراقية في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن الزيارة رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية لإبلاغهم رسمياً بموقف العراق الرافض لها، وأكد وزير خارجية العراق سعدون حمادي[٤٠] إن تلك الزيارة تعد خرقاً صارخاً للالتزام بميثاق العمل العربي المشترك وقضية الشعب الفلسطيني، وطالبهم بتحديد موقفهم من ذلك الخرق الصريح، كما استدعى السفير المصري في العراق وأبلغه رسمياً استنكار الحكومة العراقية زيارة السادات، وأن إصرار النظام المصري على التسوية المنفردة يعد خرقاً صريحاً للالتزام بقرارات مؤتمرات القمة العربية وأن القضية الفلسطينية قضية عربية ، وليس من حق أحد التفاوض نيابة عن الشعب العربي الفلسطيني[٤١].

كما تقرر منع الطائرات العراقية من المرور في أجواء مصر حيث ذكرت وكالة الأنباء العراقية إن المؤسسة العامة للخطوط الجوية العراقية قررت تغيير مسار طائراتها القادمة والمغادرة من وإلى طرابلس بليبيا، من دون المرور أو الهبوط عبر الأجواء والمطارات المصرية [٤٢]

لم تكن اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية توقع دون الجهد الأمريكي لعقد تلك الاتفاقية إذ إن الصراع الأمريكي – السوفيتي كان ولا زال في وقت عقد الاتفاقية موجوداً، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط ، فقد عُرف الاتحاد السوفيتي بدعمه للعراق وسوريا ضد المعسكر الأمريكي، كما إن العراق وسوريا هما أكبر وأكثر دولتين عربيتين ساندتا القضية الفلسطينية ودعمتا مصر في حروبها ضد إسرائيل سواء أكان دعماً مادياً أم عسكرياً أم معنوياً ، لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية إن إقرار السلام بين مصر وإسرائيل من شأنه أن يقر السلام في الشرق الأوسط وينهي الدعم السوفيتي للدول العربية الداعمة لفلسطين(٤٣)، ولاسيما إن العلاقات المصرية – الإسرائيلية دخلت في عهد جديد أكثر سلما عندما أصبح مناحيم بيغن**Menachem Begin**(٤٤) رئيس وزراء إسرائيل في عام ١٩٧٧، واتضح من التقارب بين أنور السادات ومناحيم بيغن خلق سلام مصري – إسرائيلي جديد . فقد زار رئيسا الوزراء بعضهما البعض في بلدانهما(٤٥). بعدها التقى الطرفان في كامب ديفيد بولاية ماريلاند بوساطة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر**Jimmy Carter**(٤٦) في أيلول ١٩٧٨ فكانت اتفاقية كامب ديفيد اتفاقية أمريكية – إسرائيلية أكثر مما هي مصرية – إسرائيلية، إذ التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الاتفاقية عسكريا واقتصادياً ودعم مصر بالذات كرد فعل على الرفض العربي للموقف المصري(٤٧) .

الموقف العراقي من اتفاقية كامب ديفيد:

على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد في١٧ أيلول ١٩٧٨ (٤٨)، جاء رد فعل العراق واضحاً وصريحاً ضدها فقد نعت السادات بالخيانة من خلال المواقف الرسمية التي اتخذتها الحكومة العراقية تجاه تلك الاتفاقية والتي تمثلت في البيانات والاجتماعات والمؤتمرات، واصفة ذلك بالقول: " إن هذه الاتفاقيات وفرت للعدو العمل على عزل مصر من ساحة المواجهة العربية ، سواء كان ذلك من حيث الموقع أم القدرة السكانية لكونها تمثل ثلث سكان الوطن العربي، وان العراق سيستمر في دعمه للقضية الفلسطينية من خلال رفضه لهذه الاتفاقيات وموقفه بالضد منها" (٤٩)، موضحةً إن هناك أسباباً عدة تجعل العراق يرفض توجهات السادات نحو عقد اتفاقية غير متكافئة مع إسرائيل منها :-(٥٠)

١- عزل مصر عن دول المواجهة العربية حيث أنها من الدول العربية الأساسية في دول المواجهة ضد الكيان الصهيوني .

٢- إن الرئيس السادات استعاد بعض أجزاءٍ من سيناء اسمياً لكنه من الناحية الفعلية استبدل الاحتلال الإسرائيلي بالاحتلال الأمريكي ، وجعلهما يتدخلان في الشؤون الداخلية المصرية .

٣- إن الرئيس السادات أعطى من الناحية العملية الشرعية لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية الأخرى.

كما أكدت الحكومة العراقية في بيان مجلس قيادة الثورة الصادر في١٩٧٨/١٠/١ ضرورة إقامة مؤتمر قمة عربي في بغداد يسهل تفادي أخطاء خروج مصر من ساحة الصراع العربي (الإسرائيلي)[٥١].

أصدرت الحكومة العراقية بياناً في١ تشرين الأول ١٩٧٨ جاء فيه: " تابعت الحكومة العراقية تطورات الأحداث وردود الأفعال في الوطن العربي ، ورغم الألم الذي عبرت عنه الجماهير العربية في كل مكان ، والشجب والاستنكار الذي أعلنته ضد المؤامرة والخيانة، فان خلاصة المواقف الرسمية والشعبية هي ضد الاتفاقيات الخيانية الخطيرة التي تمس مصير الأمة وحقوقها وكرامتها " [٥٢]، عليه قررت الحكومة العراقية ما يلي :-[٥٣]

١- اعتبار العراق جزءاً من الجبهة العسكرية الشمالية لمواجهة العدو الصهيوني، واستعداده الفوري لإرسال قوات عسكرية فعالة إلى الساحة السورية لتأمين القوة العربية القادرة على مواجهة العدو .

٢- من أجل تفادي أخطار خروج مصر من الصراع العربي الصهيوني في حالة تنفيذ اتفاقية كامب ديفيد، يجب على جميع الحكومات العربية اتخاذ وقفة جديدة ومسؤولة للحيلولة دون تنفيذها ، كما دعا العراق إلى عقد مؤتمر قمة عربي يتم فيه تدارس الوضع العربي .

٣- وتقديراً من العراق للظروف الاقتصادية الخانقة التي عانت منها مصر لسنوات طويلة، وفي حالة استعداد الحكومة المصرية التخلي عن اتفاقية كامب ديفيد، يدعو العراق الأقطار العربية المقتدرة مالياً إلى إنشاء صندوق قومي يتولى مساعدة مصر وتأمين احتياجاتها المالية، كما يتولى تأمين المتطلبات المالية لجبهات المواجهة الغربية والشمالية والشرقية، والمتطلبات المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية وصمود الشعب العربي في الأراضي المحتلة على أن لا تقل مخصصات ذلك الصندوق عن تسعة مليارات دولار سنوياً قابلة للزيادة في ضوء احتياجات المعركة لمدة عشر سنوات، على أن تكون حصص الدول المشاركة فيها ، العراق مليار دولار، ليبيا مليار ونصف المليار دولار ، الجزائر نصف مليار دولار، السعودية ثلاثة مليارات دولار، الكويت مليار ونصف المليار دولار، قطر نصف مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة مليار دولار، يخصص من هذا المبلغ خمسة مليارات دولار مساعدة سنوية لمصر، وتخصص المبالغ الأخرى لجبهات المواجهة من أجل تغطية الاحتياجات العسكرية لجبهات المواجهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية على طريق الصمود والتحرير[٥٤].

وتأسيساً على ذلك ،أصدرت حكومة العراق في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٨ بياناً تضمن إدانتها الكاملة لاتفاقية كامب ديفيد ودعت إلى مقاومة نتائجها ونقض أي تنازل يترتب عليها ورفض كل ما يتفرع عنها

رفضاً تاماً ، مع التأكيد على المواجهة ورفض الاستسلام واعتبار مواجهة الصهيونية ومخططاتها جزءاً من مواجهة الامبريالية ومخططاتها، وتوحيد الجهد ووضع جميع الإمكانيات المتفرقة لدى الدول العربية في خدمة المواجهة والتحرير، واعتبار الجبهة السورية والعراقية جبهة واحدة، ويضع العراق ثقله الكامل فيها، ومساندة ودعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والشعب المصري مادياً ومعنوياً في حالة تخليه عن اتفاقيات كامب ديفيد(٥٥).

وقد شجبت المنظمات الشعبية والاتحادات المهنية والجماهيرية في العراق اتفاقيات التسوية التي وقعها السادات مع الكيان الصهيوني في كامب ديفيد، وأصدرت بياناتها المنددة بالاتفاقية، ودعت المنظمات النقابية العربية لإعادة النظر في مواقفها وتجاوز تناقضاتها الثانوية وتوحيد صفوفها لخوض المعركة القادمة، وعقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العرب في بغداد مؤتمراً صحافياً دعت فيه إلى إقامة جبهة شعبية عربية لتكون بمثابة رد فعل عربي ثوري ضد مخططات التسوية الرامية إلى إبقاء الهيمنة الامبريالية على مقدرات المنطقة العربية (٥٦).

وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني عن شجبه واستنكاره لنتائج مؤتمر كامب ديفيد، ودعا المكتب السياسي للحزب في بيانه القوى التقدمية لتوحيد طاقاتها وإمكاناتها النضالية في جبهة عربية تقدمية موحدة لدحر مخططات الأعداء من الإمبرياليين والرجعيين والمستسلمين(٥٧)، كما وصف الحزب الشيوعي العراقي الاتفاقية بأن الهدف منها بالدرجة الأولى هو تصفيه القضية الفلسطينية، ونبه إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ موقف ضد محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد تسوية شاملة للدول المحيطة بإسرائيل بهدف تأمينها من أي اعتداء مستقبلي (٥٨).

أما موقف الصحافة في بغداد، فقد هاجمت بشدة اجتماع كامب ديفيد والنتائج التي أسفرت عنه ونشرت في عناوينها الرئيسة الاستنكار الشعبي العربي الواسع، وفضح المؤامرة والضالعين في ركبها، وقد دعت صحيفة الثورة إلى تعبئة جماهير الشعب وطاقات العرب ضد الامبريالية ومصالحها، وان الانتصار يستوجب رفض الحلول الاستسلامية، وجاء في جريدة الجمهورية العراقية: " إن الحديث عن تسوية مشرفة في ضوء معطيات الوضع الراهن في ظل التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي يدعو إلى السخرية ويدين مروجيه بالسذاجة السياسية " (٥٩).

ميثاق العمل القومي المشترك بين العراق وسوريا :-

ترتب على عقد اتفاقية كامب ديفيد نتائج خطيرة على الأمة العربية والقضية الفلسطينية منها. الاعتراف بدولة (إسرائيل) وتطبيع العلاقة معها، وإنهاء حالة الصراع وتصفية القضية الفلسطينية، وفي

ضوء ذلك كان لابد من العمل على مواجهة تلك النتائج، وقد جاء الرد من خلال اتفاق العراق وسوريا على ميثاق العمل المشترك الذي أكد (استجابة للمسؤولية القومية التاريخية التي تقع على عاتق قيادتي القطرين العراق وسوريا وشعوراً منهما بضرورة توفير المستلزمات الكفاحية الفعالة لمواجهة هذه الأخطار التي تهدد مصير الأمة العربية وكرامتها وسيادتها ومستقبلها، فقد اجتمعت قيادتا القطرين في بغداد بين ٢٤-٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨ واتفقت القيادتان على (ميثاق العمل المشترك) بين القطرين في الميادين كافة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها)[٦٠].

نتيجة لمواقف العراق وتبنيه سياسة مناهضة للسادات استطاعت حكومة العراق توحيد الصف العربي لكشف وفضح سياسة السادات الرامية إلى جذب أكثر بلد عربي إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل ، وعدم السماح لأي بلد عربي في الانخراط وراء السادات واعتبار ذلك التصرف خروجاً عن مبادئ الأمة العربية وعدم الالتزام بمقررات جامعة الدول العربية، كما ندد سعدون حمادي وزير خارجية العراق أمام الدورة ٢٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة باتفاقيات كامب ديفيد ووصفها بأنها (إطار للإذلال ومعاهدة استسلام)، وصرح وزير الإعلام العراقي سعد قاسم حمودي: " إن السادات سيتحمل مسؤولية عزل مصر ، ولكننا على ثقة من أن غياب مصر لن يكون طويلاً، وعلى المستوى الشعبي كانت ردة فعل الشعب العراقي عنيفة تجاه ما قام به السادات من تصرفات فردية على حساب القضية الفلسطينية، حيث انطلقت مظاهرات احتجاجية في مختلف المدن العراقية[٦١].

واستجابة للمسؤولية القومية التاريخية التي تقع على عاتق العراق وانسجاماً مع إيمانه العميق بمبادئ الوحدة العربية وكرد فعل على كامب ديفيد ، أعلن العراق في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨ عن ميثاق العمل القومي المشترك مع سوريا [٦٢] لسد الفراغ الذي خلفته مصر بعد خروجها من الصف العربي، وكانت رؤية العراق من خلال ذلك الاتفاق بناء علاقة وحدوية عربية متينة، وعلى أثر ذلك حضر إلى العراق الرئيس السوري حافظ الأسد بناء على دعوة سبق أن وجهها له الرئيس أحمد حسن البكر للقيام بعمل موحد لهما في تطوير العلاقة بيم القطرين، ولا سيما بعد أن أعلن العراق استعداده الكامل والفوري لإرسال الجيش العراقي إلى الجبهة الشمالية لتعزيز صمودها في وجه أي عدوان إسرائيلي محتمل [٦٣]، وان وحدة العراق وسوريا لها هدفان يتمم الواحد منهما الآخر وهما:[٦٤]

١- إقامة دولة قادرة على مواجهة إسرائيل في الشرق الأوسط .
٢- إقناع مصر بالعودة إلى العمل العربي لتحقيق الهدف الأول .

وفي ضوء نتائج العمل الوحدوي بين القطرين، فقد كان من الواضح بأن الوحدة باتت وشيكة ، ولكن في حقيقة الأمر كانت المباحثات الحزبية التي اقترنت بالمباحثات الرسمية ، قد تعثرت منذ الأيام الأولى لإعلان الميثاق ، وكان السبب في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن وحدة الحزب على الرغم من أن الجانب العراقي كان متحمساً لوحدة الحزب، لكن الجانب السوري كان يقابل هذا الحماس بالتنكر لفكرة الثورة العربية والمماطلة والالتفاف على هذا الميثاق[٦٥] .

قمة بغداد (٢– ٥) تشرين الثاني ١٩٧٨ :–

تم الإعداد للقمة العربية ببغداد في اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في بغداد، بهدف التحضير لعقد اجتماع طارئ للقمة العربية ببغداد لدراسة المواقف الناجمة عن اتفاقيات كامب ديفيد، وجاء قبول الملوك والرؤساء العرب لدعوة بغداد بمثابة إشارة واضحة تمثل جدية العالم العربي في رفض اتفاقية كامب ديفيد[٦٦].

ترأس وزير خارجية العراق سعدون حمادي مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وأبلغهم إن العراق لا ينوي فرض مواقفه وآرائه على أشقائه العرب، بل إن الهدف الأساس هو التضامن العربي ووحدة الصف وأن يتم التوصل إلى اتفاق مشترك يحظى بموافقة الجميع وينفذ بأمانة وإخلاص من قبلهم[٦٧].

وقد بدأ المؤتمر أعماله بكلمة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر قائلاً: " إن الاتفاقية بما تضمنتها من نصوص وما تمخضت عنها من نتائج لتختلف جذرياً عن الأسس العامة التي حددها الإجماع العربي في مؤتمري القمة في الجزائر والرباط كهدف مرحلي للأمة العربية، بل أنها قد فرطت بالحقوق التاريخية للأمة العربية وأوجدت ثغرة كبيرة في جدارها لصالح العدو الصهيوني وحلفائه، لذلك ومن دون المساس بصلاحية أي حاكم عربي في البلاد العربية، لا نستطيع أن نقبل بأن يفوض السادات نفسه بتقرير شؤون الصراع وإنهائه بإرادته المنفردة، لأنه بذلك يسبب للأمة العربية أذى شديداً ويطعنهم في الصميم[٦٨].

وظهرت في مداولات القمة خلافات بين الدول العربية ، فقد تبلورت أربعة اتجاهات: البعض منها أيدت موقف الرئيس السادات في كامب ديفيد، وبعضهم دعا إلى التضامن العربي وعقد مؤتمر جنيف، واتجاه ثالث رأى من الضروري تعديل ميزان القوى لصالح العرب ليمكن اللجوء إليه في حال فشل التسوية السلمية، أما الاتجاه الرابع فقد دعا إلى ضرورة استخدام القوة والعمل العسكري لتحرير الأراضي العربية المحتلة [٦٩].

اتفق المجتمعون في مؤتمر قمة بغداد يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨ على إرسال وفد إلى مصر لمقابلة الرئيس السادات، على الرغم من أن القيادة العراقية كانت واثقة بعدم حدوث جدوى من جراء ذلك، لإصرار

الأخير على المضي في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وعدم اكتراثه لردود أفعال الدول العربية، ولكن مناشدته بالعدول عن قراره بالصلح المنفرد مع إسرائيل لابد منها [٧٠].

توجه وفد مرسل من الرؤساء والملوك العرب المجتمعين في قمة بغداد إلى القاهرة في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٨ ضم رئيس وزراء لبنان (سليم الحص) [٧١] و (طارق عزيز)[٧٢] ووزير خارجية الإمارات أحمد خليفة السويدي ووزير الإعلام السوري أحمد إسكندر[٧٣].

على الرغم من أن بعض الدول العربية ارتأت عدم إدانة السادات وأيدته لكنه لم يكن يحتاج عطفاً بقدر الدعم والتأييد ولكنها حضرت المؤتمر لكي تخفي نواياها الحقيقية وعلاقاتها مع الدول الكبرى، ولكي لا تظهر على الساحة العربية بمظهر المؤيد لنهج السادات[٧٤].

تزامن وصول الوفد إلى القاهرة، في وقت كان فيه الرئيس أنور السادات يلقي خطاباً أمام مجلس الشعب المصري، فقابلهم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء (سليمان متولي)، وأثناء اللقاء عرض الوفد مساعدات عربية لمصر بقيمة (٥) مليار دولار، كما سلموه رسالة تضمنت تواقيع رؤساء الوفود العربية في المؤتمر للرئيس السادات تناشده بالعدول عن تنفيذ اتفاق كامب ديفيد، إلا إن السادات رفض مقابلة الوفد، كما هاجم المؤتمرين من الملوك والرؤساء العرب[٧٥]. وعندها عاد الوفد في ٥ تشرين الثاني وقدم تقريره إلى مؤتمر القمة في جلسته الخامسة الذي اختتم أعماله عند وصول الوفد بإصداره بيان تضمن مبادئ أساسية تؤمن بها الأمة العربية وإلى وحدة المصير العربي والالتزام بتقاليد العمل العربي المشترك وهي :-

١-اعتبار قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وعلى كل الأقطار العربية تقديم المساندة والدعم والتسهيلات للمقاومة الفلسطينية .

٢-تقديم جميع أنواع وأشكال الدعم للمقاومة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها وتخصيص مبلغ سنوي قدره خمسون مليون دولار تقوم بتوزيعه منظمة التحرير الفلسطينية[٧٦].

٣- دعوة مصر إلى التراجع عن اتفاقيتي كامب ديفيد والعودة إلى الصف العربي المشترك وعدم التصرف بصورة منفردة في شأن الصراع العربي الإسرائيلي.

٤- تأكيد الالتزام بمقررات القمة العربية، وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط.

٥-عدم قبول أي حل إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لتلك الغاية، وفي حالة استجابة حكومة مصر لدعوة المؤتمر سيظل المجال أمامهم لتحتل مكانها الطبيعي في الصف العربي ودعمها وحمل أعبائها ضمن الإطار الذي قرره ذلك المؤتمر .

٦-تتعهد الأقطار المذكورة بتقديم مساعدة سنوية ولمدة عشر سنوات لدعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير ونضال الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٧- تطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والأفراد المتعاملين مع مصر ومع إسرائيل والتمييز بين الحكومة والشعب في مصر[٧٧].

وقد تحددت تلك المساعدة بالآتي: العراق(٥٢٠) مليون دولار، الجمهورية العربية الليبية (٥٠٠) مليون دولار، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية (٢٥٠) مليون دولار، المملكة العربية السعودية (١٠٠٠) مليون دولار، دولة الإمارات العربية المتحدة (٤٠٠) مليون دولار، دولة قطر(٢٣٠) مليون دولار، دولة الكويت (٥٥٠) مليون دولار، ويخصص من ذلك المبلغ لسوريا (١٨٥٠) مليون دولار، والأردن (١٢٥٠) مليون دولار ولمنظمة التحرير الفلسطينية(٢٥٠) مليون دولار مع التمسك بقواعد المقاطعة للكيان الصهيوني، وبلورة سياسية إعلامية عربية فعالة، ونقل مقر الجامعة العربية وتعليق عضوية مصر في حالة توقيع الحكومة المصرية اتفاقية الصلح مع العدو الصهيوني، على أن يجتمع وزراء الخارجية العرب في بغداد بدعوة يوجهها وزير خارجية العراق لاتخاذ التدابير اللازمة [٧٨].

وتعد قمة بغداد أول توحد سياسي وقومي أسهم إلى حد كبير بالحفاظ على السلام والأمن ووحدة المصير العربي، كما عقدت في موعدها المحدد ونجحت في اتخاذ عدة قرارات، وعلى الرغم من الخلافات الموجودة بين القادة العرب إلا أنه تم تجاوزها، بحيث أثمرت الاجتماعات عن موقف عربي موحد ضد مصر والسادات، كما تزعم العراق العالم العربي من خلال مؤتمر بغداد الذي حضرته جميع الدول العربية ما عدا مصر،إذ تم تشكيل لجنة لإقناع القاهرة بالتراجع وعندما فشلت في مهمتها تقرر تعليق عضوية مصر من الجامعة العربية لمدة عشر سنوات ١٩٧٩-١٩٨٩ ونقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس وتقديم الدعم الاقتصادي لدول المواجهة ومنظمة التحرير والحيلولة دون انضمام دول عربية أخرى للخط الانهزامي المصري[٧٩]، وكان رد الولايات المتحد الأمريكية على الموقف العربي الرافض لسياسة مصر أن عمدت إلى دعم مصر عسكرياً واقتصاديا من خلال صندوق النقد الدولي بعد عزلها من قبل العرب،كما وقع الوزير سايروس فانس**Cyrus Vance**[٨٠] ووزير الدفاع هارولد براون **Harold Brown**[٨١] مذكرات اتفاق مع نظرائهم في إسرائيل ومصر تضمن لهما الدعم الاقتصادي

والعسكري، وتقرر حصول مصر على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة، ولكن على مستويات مختلفة من التمويل. تعهدت الولايات المتحدة في البداية بمبلغ ١.٥ مليار دولار من المساعدات على مدى ثلاث سنوات، وقدمت قائمة من المعدات العسكرية التي يسمح لمصر بشرائها، وجاء أهم التزام من موارد الولايات المتحدة من حيث الموظفين المكرسين على تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد من المراقبين وقوات متعددة الجنسيات ووحدة للإشراف. بعد أن أثبتت الأمم المتحدة عدم رغبتها تنظيم قوة لحفظ السلام ومراقبة الاتفاق[٨٢]. يتضح من خلال موقف العراق ضد اتفاقية كامب ديفيد إنه الدولة العربية الأولى التي تصدت للاتفاقية والتي جعلت العراق يتزعم العالم العربي فيما بعد، لاسيما مع تسلم الحكم البعثي الصدامي للسلطة في العراق عام ١٩٧٩ .

الخاتمــة:

شهدت العلاقات العراقية – المصرية إبان مدة البحث مشاهد عدة تباينت بين التقارب الشديد والافتراق الذي وصل إلى حد القطيعة، وذلك بحسب طبيعة ميول وتوجهات صناع القرار في كلا البلدين، فضلاً عن أثر المتغيرات الدولية والإقليمية عليهما. فقد رحبت مصر بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وذلك وفقاً لميثاق الدفاع العربي المشترك بين البلدين وعدّ الرئيس جمال عبدالناصر أن أي عدوان على العراق هو بمثابة عدوان على الجمهورية المتحدة لذلك قرر عبدالكريم قاسم إرسال وفد كبير على أعلى مستوى برئاسة عبدالسلام عارف وعدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة الجديدة إلى دمشق للتباحث مع عبدالناصر حول أطر التعاون الجديدة بين البلدين. ولكن حبل الود الذي نسج بين البلدين انقطع بسبب نشوب خلافات بين جمال عبدالناصر وعبدالكريم قاسم والتي وصلت إلى حد اتهام الواحد للآخر بالخيانة والعمالة .

جاءت ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، لتسقط زيف الشعارات التي كانت ترفع آنذاك من أمل العراق بالوحدة مع مصر. وجاءت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ لتقرب ما بين البلدين فقدم العراق مختلف صنوف المساعدات العسكرية للجبهتين المصرية والسورية على حد سواء فضلاً عن تأييد العراق لقرار استخدام النفط كسلاح في المعركة .

ولكن الأمور لم تسْر بالشكل الذي رسم لها وذلك بعقد أنور السادات معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٨، وتضامنت العديد من الدول العربية مع العراق وأيدت مقترحات بغداد بسحب السفراء العرب من مصر وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة إلى تونس وعزلت

مصر عن منظمة الوحدة الإفريقية، ولم تعد العلاقات بين البلدين إلا بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ .

ومن أهم الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسة :-

١-عد العراق اتفاقية كامب ديفيد بأنها تنصل مصر عن واجبها القومي والدور الريادي في مواجهة الكيان الصهيوني .

٢-عدت مرحلة ما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ من أكثر المراحل تعقيداً في مسار العلاقات العراقية – المصرية.

٣-في حسابات الربح والخسارة تمكن الكيان الصهيوني من الربح حيث تغير التوازن بفقدان مصر لدورها المركزي في العالم العربي، فضلاً عن فقدان الدول العربية أكبر قوة عسكرية ، الأمر الذي أدى إلى نشوء نوازع الزعامات الإقليمية والشخصية لسد الفراغ الذي خلفه تراجع مكانة مصر .

٤-لم تستدرج معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية سلاحاً آخر، ففي أقل من سنة اجتاحت الدبابات الإسرائيلية جنوب لبنان .

الهوامـش :

١- عبد الحميد عبدالجليل أحمد شلبي ، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ – ١٩٦٣ ، مطابع الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣٠ .

٢- للمزيد ينظر :- مؤيد إبراهيم الوندواوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٨٧ ؛ جريدة الزمان ، العدد ٦٢٩٠ ، ١٦ تموز ١٩٥٨ .

٣- جمال عبد الناصر : ١٩١٨ –١٩٧٠. هو ثاني رؤساء مصر. تولى السلطة من سنة ١٩٥٦. وهو أحد قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي أطاحت بالملك فاروق (آخر حاكم من أسرة محمد علي)، وصل جمال عبد الناصر إلى الحكم، وبعد ذلك وضع الرئيس محمد نجيب تحت الإقامة الجبرية، بدأ ناصر ولايته الرئاسية الثانية في مارس ١٩٦٥ بعد انتخابه بدون معارضة. وتبع ذلك هزيمة مصر من إسرائيل في حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧. واستقال عبد الناصر من جميع مناصبه السياسية بسبب هذه الهزيمة، ولكنه تراجع عن استقالته بعد مظاهرات حاشدة طالبت بعودته إلى الرئاسة. بين سنتي ١٩٦٧و١٩٦٨ عين عبد الناصر نفسه رئيساً للوزراء بالإضافة إلى منصبه كرئيس للجمهورية، وشن حرب الاستنزاف لاستعادة الأراضي المفقودة في حرب ١٩٦٧. بعد اختتام قمة جامعة الدول

العربية سنة ١٩٧٠، توفي عبد الناصر إثر تعرضه لنوبة قلبية: عصا عبد الفتاح ، الزعيم جمال عبد الناصر من الانتصار إلى الانكسار ، كنوز، ٢٠٠٨ ، ص٢١- ٢٤ -٨٧.

٤- عبدالسلام عارف ، مذكرات ، المؤسسة القومية للتأليف والترجمة والنشر ، بغداد ، ص ٤٥ ؛ قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،١٩٧٨، ص ٧٦.

٥- جريدة اليقضة، ع ٢٩٢٣ ، ٢٨ تموز ١٩٥٨ ؛ و ع ٢٠٢٦ ، آب ١٩٥٨ .

٦- للمزيد ينظر :- جمال مصطفى مردان، عبدالكريم قاسم البداية والسقوط ، بغداد ،(د.ت)،ص ٦١ . ،

٧- عبد الكريم قاسم : سياسي عراقي، ولد ١٩١٤، دخل مدرسة الصويرة الابتدائية واستمر في الدراسة حتى الصف الرابع حين انتقلت عائلته مجدداً إلى بغداد وكان ذلك في عام ١٩٢٦، تخرج من الثانوية (الفرع الأدبي) في عام ١٩٣١، عين معلماً في مدرسة الشامية الابتدائية للبنين الواقعة في مدينة الشامية التابعة للواء الديوانية في جنوب العراق، وفي منتصف عام ١٩٣٢ أعلنت وزارة الدفاع العراقية عن حاجتها لضباط جدد وفتح القبول بالكلية العسكرية فدخل إلى الكلية العسكرية عام ١٩٣٢ التحق بالكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثاني عام ١٩٣٤، وتَدرج في رتبته إلى أن وَصل إلى رُتبة زعيم رُكن، شارك في العديد من الحروب والحركات مثل حرب فلسطين وحركات الفرات الأولى، كذلك شارك في حركة مايس التَحررية، كان لديه تَنظيم سريّ يُعرف بتنظيم «المنصور» أو «المنصورية»، وعندما دَعته اللجنة العليا لتنظيم الضُباط الأحرار إلى الانضمام للتنظيم ودَمج التنَظيمين وافق على ذلك عن طريق وَسيط، وأصبح عضواً في اللجنة، وقد أدّى القَسم أمام اللجنة، قاد ثورة ١٤ تموز مع عبد السلام عارف، واستطاع الإطاحة بالنِظام المَلكي وإعلان الجُمهورية العِراقية عن طريق الإذاعة، انتهى حُكمه بانقلاب قام به حزب البعث والقوميون العرب في ٨ شباط، ١٩٦٣ وقُتل في ٩ شباط : هادي حسن عليوي، عبد الكريم قاسم – الحقيقة – المجلد ١، دار الحرية، ١٩٩٠، ص٦-٩؛ جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص ٦١.

٨- عبد السلام عارف : الرئيس الثاني للعراق، ولد عام ١٩٢١ في مدينة بغداد، لعب دوراً مهماً في السياسة العراقية والعربية في ظروف دولية، أصبح بعد نجاح الحركة الرجل الثاني في الدولة بعد العميد عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وشريكه في الثورة. تولى منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وهو برتبة عقيد أركان حرب، ثم حصل خلاف بينه وبين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم جعله يعفي عارف من مناصبه، وأبعد بتعيينه سفيراً للعراق في ألمانيا الغربية، وبعدها لفقت له تهمة محاولة قلب نظام الحكم، فحكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى السجن المؤبد ثم الإقامة الجبرية لعدم كفاية الأدلة. في حركة ٨ /شباط ١٩٦٣ التي خطط لها ونفذها حزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع التيار القومي وشخصيات مدنية وعسكرية مستقلة، اختير رئيساً للجمهورية برتبة مشير: فيصل حسون ، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص٩٣.

https://www.marefa.org/%

٩- حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة : عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢ ، ص ١٣٩ – ١٤٢.

١٠- محمد أمين دوغان، الحقيقية كما رايتها في العراق، دار الشعب، بيروت، ١٩٦٣، ص ٦٢ .

١١- عبداللطيف البغدادي، مذكرات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨٣ .

12-Juan Cole, Iraq and the Israeli-P Palestinian Conflict in the T twentieth Century,University of Michigan, 2009.P.12.

١٣-حنان عبدالكريم خضير، العلاقات العراقية – المصرية ١٩٥٨ – ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ص ١١٠ .

١٤- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو (عبدالناصر والعرب)، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٧٨ .

١٥- عدنان رشيد، سياسة العراق الخارجية في وثائق مجلس الوزراء، د . م، ٢٠٠٨، ص ١٢٦ ؛ جريدة الجماهير، العدد ٢١، ٩ شباط ١٩٦٣ .

١٦- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٦٧٩ ؛ جريدة الجماهير، العدد ٩، ٢١ شباط ١٩٦٣ .

١٧- جريدة الجماهير، العدد ١٨١ ، ٢٢ آب ١٩٦٣ .

١٨- للمزيد من التفاصيل ينظر :- محمد أبو عزه ، الانقلابات العسكرية في سوريا، بيروت، ١٩٨٨، ص٣٨٩.

١٩- خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز عبدالكريم قاسم بدايات الصعود،ج٦،بغداد،١٩٨٩، ص٢٢٥- ٢٢٦.

٢٠- قيس محمد فاضل، العلاقات العراقية – السورية ١٩٥٨ – ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ١٢٨ .

٢١- شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي (المرحلة الصعبة ١٩٥٨ – ١٩٦٨)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٧، ص ٢٤٨ .

٢٢- جريدة الجمهورية، العدد ١٠٨٣، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧ .

٢٣- محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

٢٤- وليم روجرز: سياسي أمريكي. ولد عام ١٩١٣.بعد أن أنهى دراسته واجتاز اختبار نقابة المحامين في عام١٩٣٧، عمل في محاكمة الجرائم المنظمة في نيويورك للمدة (١٩٣٨- ١٩٤٢)، عين وزيراً للخارجية الأمريكية في حكومة نيكسون للمدة (١٩٦٩- ١٩٧٣)، تلقى ميدالية الحرية الرئاسية في ١٩٧٣:عبد الوهاب الكيالي، السياسة الدولية ،ج٢،١٩٩٥ ، ص٨٣٨.

٢٥- لمعرفة تفاصيل مبادرة روجرز ينظر:- صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٨٠٨٥ ، ١٦ يناير ٢٠٠١ .

٢٦- للمزيد من التفاصيل ينظر :- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ١٩٧٣ السلاح والسياسة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٢٢ .

٢٧- حسن أبو طالب، السياسية الخارجية المصرية في البيئة العربية ، ١٩٧٠ – ١٩٨٧ ، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٢ ، نيسان ١٩٨٩ ، ص ٥١ .

٢٨- بطرس بطرس غالي ، شهريات الأحداث السياسية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٠ ، أكتوبر١٩٧٢، ص٢١٨ – ٢١٩ .

٢٩- أحمد حسن البكر : رئيس الجمهورية في العراق من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٩. انضم البكر إلى الأكاديمية العسكرية العراقية عام ١٩٣٨ بعد أن عمل كمعلم لمدة ٦ سنوات. اشترك في بدايات حياته العسكرية في حركة رشيد عالي الكيلاني ضد النفوذ البريطاني في العراق عام ١٩٤١ التي باءت بالفشل فدخل على إثرها السجن وأجبر على التقاعد ثم أعيد إلى الوظيفة عام ١٩٥٧. انضم إلى تنظيم الضباط الوطنيين الذي أطاح بالملكية في العراق عام ١٩٥٨. أصبح البكر رئيسا للوزراء لمدة ١٠ أشهر بعد حركة ١٩٦٣ حيث أطاح عبد السلام عارف بحكومة حزب البعث في ١٦ تموز ١٩٧٩ استقال البكر من رئاسة العراق بحجة ظروفه الصحية: سيف الدين الدوري، علي صالح السعدي، دار المنهل ٢٠١٠، ص١٩٢-١٩٣.

٣٠- الرئيس الثالث لجمهورية مصر العربية ،ولد عام ١٩١٨.تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان. شارك مع الضباط الأحرار في ثورة ١٩٥٢ في عام ١٩٥٤ تولى منصب وزير الدولة، ثم أصبح رئيساً لمجلس الأمة لحقبتين الأولى للمدة (١٩٦٠-١٩٦١) والثانية للمدة (١٩٦١-١٩٦٨)، وفي عام ١٩٦٩ اختاره عبد الناصر نائباً له، وبعد وفاة الناصر في أيلول ١٩٧٠ أصبح رئيساً للدولة، اغتيل عام ١٩٨١. لأسباب سياسية، للمزيد من التفاصيل حول حياته :محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، شركة المطبوعات، ١٩٨٣.

٣١-حافظ الأسد : رئيس الجمهورية العربية السورية للمدة(١٩٧٠-٢٠٠٠)، ولد عام ١٩٣٠ في سوريا،التحق بالقوة الجوية عام ١٩٥٥، تخرج منها برتبة ملازم طيار انتقل لدى قيام الوحدة بين مصر وسوريا مع سرب القتال الليلي التابع للسلاح الجوي السوري للخدمة في القاهرة كان حينها برتبة نقيب. قام بتشكيل تنظيم سري عام وريا فيما بعد وكان لها دور، ص٨٧-٨٨.

٣٢- محمد حسنين هيكل ، أكتوبر السلاح والسياسة، المصدر السابق، ص٣٤؛ لكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٣، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

٣٣- محمود رياض، المصدر السابق، ص ٤٤٠ .

٣٤- حسين مصطفى أحمد، الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، بغداد، ١٩٨٧، ص١٩٣.

٣٥- حول تفاصيل مساهمة القوات الجوية العراقية في الجبهة المصرية انظر :- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص١٨٤ – ١٨٥ .

٣٦- جريدة الجمهورية ، العدد ٤٢٨ ، في ٣ أيلول ١٩٧٥ .

٣٧- للتفاصيل عن زيارة السادات للقدس ونتائجها ينظر :- نبيل محمود عبدالغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى اتفاقية كامب ديفيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٧١ – ٢٧٢ .

٣٨- حسن نافعة ، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦ ، ص ٦١؛ سعد الدين وآخرون ، نصر والعرب ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٦٦ – ٦٨ .

٣٩- جريدة الجمهورية ، العدد ٣١١٩ ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧ . ؛

Daniel Patrick Strieff,The President and the Peacemaker: Jimmy Carter and the Domestic Politics of Arab-Israeli Diplomacy, The President and the Peacemaker: Jimmy Carter and the Domestic Politics of Arab-Israeli Diplomacy1977-1980, A thesis submitted to the Department of International History of the London School of Economicsfor the degree of Doctor of Philosophy , London, October 2013, P.131.

٤٠- سعدون حمادي : سياسي عراقي، أول بعثي عراقي وكان ذلك أواخر الأربعينيات توجه ضمن بعثة حكومية إلى لبنان العام ١٩٥٢ وحقق الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت. كما حصل على الدكتوراه من جامعة وسكونسن الأميركية في١٩٥٦. تولى رئاسة تحرير 'الجمهورية' الموالية لحزب لبعث بعد ثورة عام ١٩٥٨ وبعد انقلاب ١٧ يوليو١٩٦٨ عُيّن رئيساً لشركة النفط الوطنية، ثم وزيراً للنفط قبل تعيينه وزيراً للخارجية منتصف السبعينيات. في العام ١٩٨٢ أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، فيما عُيّن رئيساً للوزراء في مارس١٩٩١. وانتخب العام ١٩٩٦ رئيساً للمجلس الوطني العراقي (البرلمان) حتى مارس٢٠٠٣ عند الاجتياح الأميركي للعراق.: السيد الحراني، مذكرات د. سعد الدين إبراهيم، دار اكتب للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص١٩٩.

٤١- غازي الخليلي، تلك الزيارة ومواقف الدول العربية، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٧٤ – ٧٥، يناير ١٩٨٧، جريدة الثورة، العدد ٢٨٥٦، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧ .

٤٢- سجل العالم العربي ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٦ .

(43)- Kevin M .Heay ,President Jimmy Carter & The Camp David Accords An Analysis Of Moral And Pragmatic Policy,A Dissertation Submitted To The Faculty Of The Department Of Humanities In Partial Fulfillment For The Degree OF Doctor Of Philosophy, Newport, Rhode Island, 1995, P.6.

٤٤- مناجيم بيغن: ولد في روسيا١٩١٣ ، بعد أن أكمل بيغن تعليمه الأولي في بريست سافر إلى بولندا عام ١٩٣٨ وحصل من جامعة وارسو على شهادة الليسانس في الحقوق وهو في منتصف الثلاثينيات من العمر وفي عام ١٩٤٢ وصل إلى إسرائيل وفي العام التالي ١٩٤٣ اختير رئيسا لمنظمة أرغون (إحدى المنظمات الصهيونية المسلحة، انتخب مناحيم بيغن عام ١٩٤٩ عضواً في الكنيست بعد إنشاء دولة إسرائيل، واستمر في العمل السياسي حتى وصل إلى زعامة حزب الليكود عام ١٩٧٣. نجح بيغن في أن يصبح سادس رئيس وزراء لإسرائيل عام ١٩٧٧، ترأس مناحيم بيغن الوفد الإسرائيلي في مباحثات كامب ديفيد مع الجانب المصري عام ١٩٧٧، وانتهت بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وهي أول معاهدة صلح بين إسرائيل ودولة عربية، توفى عام ١٩٩٢ : شخصيات صهيونية (١) مذكرات رافائيل إيتان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الصهيونية ، ٢٠١٥ ،ص٨٦.

45-Ismail Yilmaz, B.A,A Historical Analysis Of The Failure Of Camp David Summit 2000,Thesis Prepared for the Degree of Master Of Science,University Of North Texas , 2005.p.22.

٤٦- جيمي كارتر : سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة، ولد عام ١٩٢٤، أنهى المرحلة الثانوية، التحق كارتر بكلية في جنوب كاليفورنيا لاحقا قدم طلباً للأكاديمية البحرية للولايات المتحدة، غادر البحرية في عام ١٩٥٣ وعاد إلى جورجيا حيث كان يزرع الفول السوداني. خدم كارتر في مجلس الشيوخ في ولاية جورجيا من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٧. وفاز في انتخابات حاكم جورجيا في عام ١٩٧٠، حيث هزم الحاكم السابق كارل ساندرز في الانتخابات الديمقراطية التمهيدية. شغل منصب الحاكم من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥. لم يكن كارتر معروفاً خارج جورجيا في بداية حملته في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٦، إلا أنه فاز بترشيح الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات. وفي الانتخابات العامة هزم كارتر رئيس البلاد الجمهوري وقتها جيرالد فورد في انتخابات متقاربة نسبيا: جيمي كارتر، مذكرات جيمي كارتر: كامب ديفيد حرب على الحرب، رهائن طهران والحسابات الآسرة ، دار الفارابي ، ١٩٨٥ .

47- Michael Handel, The Diplomacy of Surprise: Hitler Nixon, Sadat (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1981),pp. 325-35 ; Kevin M .Healy, Op.Cit. P.6; Ismail Yilmaz, , Op.Cit. P.22

٤٨- للتفاصيل عن مضمون نص الاتفاقية ينظر:- وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، جريدة الثورة ، العدد ٣١٢١، تشرين الأول ١٩٧٨

٤٩- جريدة الثورة ٣١٢١، تشرين الأول ١٩٧٨

٥٠- محمود أحمد خضر، الموقف العراقي من المعاهدة المصرية – الاسرائيلية ١٩٧٧ – ١٩٨٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٨٠ – ٨١

٥١- جريدة الثورة، بغداد، في ١٩٧٨/١٠/٢.

٥٢- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية، مجلد ١٣،بيروت ، ١٩٧٨، ص٥٠٢ -٥٠٣ ؛
Lieutenant Colonel Timothy D. Harrods United States Army, The Camp David Accords A Model For A Syrian/Israeli Peace Agreement, UWC Class Of ,1998, PP.6-7.

٥٣- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاقية كامب ديفيد وأخطارها، سلسلة الدراسات (٥٠) ، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٨٣ – ١٨٤ .

٥٤- منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد، أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني، قسم الدراسات، مطابع الكرمل الحديث، بيروت، ١٩٨٠،ص ٩٥ .

٥٥- سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر ١٩٦٨ – ١٩٧٩، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٤،ص ٥٨٦ – ٥٨٧ .

٥٦- المصدر نفسه .

٥٧- اتفاقية كامب ديفيد وأخطارها، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠ وكذلك فؤاد مطر، صدام حسين الرجل والقضية والمستقبل، مصدر سابق، ص ٧١.

٥٨- سعد عبدخليفة العبيدي، مواقف الدول العربية والآسيوية من تطور السلام بين مصر وإسرائيل(١٩٧٣-١٩٨١)،العراق-السعودية نموذجاً،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب-جامعة المنصورة،٢٠١٥ ،ص ١٢٢ .

٥٩- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاقية كامب ديفيد وأخطارها، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

٦٠- المصدر نفسه .

٦١- أنعام رعد، حرب وجود لا حرب حدود، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩ ، ص ٥٣٣؛ سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص ص ١٢٢ – ١٢٣ .

٦٢- صالح عباس محمد الطائي، السياسة الخارجية العراقية لثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ١٩٨٠، ص ٢٦٨.

٦٣- محمود رياض، مذكرات البحث عن السلام في الشرق الأوسط ١٩٤٨ – ١٩٧٨، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥ ، ص ٥٩٢ .

٦٤- مجلة ألف باء العراقية، العدد ٥٢٨ ، ا تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ٥ .

٦٥- جريدة الثورة، العدد ٣١٥٣ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٧٨ .

٦٦- محمود أحمد خضر، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

٦٧- منشورات فلسطين المحتلة ، كامب ديفيد أعلى مراحل التأمر، المصدر السابق ، ص٩٧ .

٦٨- عواطف عبدالرحمن، مصر وفلسطين، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٩٥-٢٩٦ .

٦٩- منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التأمر ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

٧٠- عواطف عبدالرحمن ، مصر وفلسطين ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص٢٩٥-٢٩٦ .

٧١- سليم الحص: سياسي وأكاديمي اقتصادي لبناني ولد ١٩٢٩ في حَي زقاق البلاط من بيروت . ، شغل منصب رئاسة الوزراء خمس مرات، وانتخب عضواً في مجلس النواب لدورتين متتاليتين. يسعى منذ اغتيال رفيق الحريري إلى لعب دور توافقي بطرحه مبادرات تسوية رغم اتهامات خصومه له بمحاباة الموالين لسوريا. وكان يعتبر من أشد المعارضين للحريري ولمشروعه. حاول حين ترؤسه الحكومة الأولى بعهد الرئيس إميل لحود أن يلاحق كل رجال الحريري الذين عملوا معه بتهم فساد. يتبنى الديمقراطية كشعار للبنان.

https://www.annahar.com/article/937233

٧٢- طارق عزيز: سياسي عراقي ، ولد عام ١٩٣٦ شمال الموصل، لأسرة كلدانية كاثوليكية، وقد ولد باسم ميخائيل يوحنا، الذي غيره لاحقاً إلى طارق عزيز. درس اللغة الإنجليزية في كلية الآداب بجامعة بغداد، ثم عمل كصحفي قبل أن ينضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. كان مستشاراً قريباً جداً للرئيس العراقي الراحل صدام حسين لعقود. بدأت علاقتهم في الخمسينيات، في نيسان١٩٨٠ تعرض لمحاولة اغتيال وذلك في الباب الرئيسي للجامعة المستنصرية، شغل منصب وزير خارجية العراق ونائب رئيس مجلس الوزراء العراقي. قام طارق عزيز بمقابلة البابا يوحنا بولس الثاني ومسؤولين آخرين في الفاتيكان. اعتماداً على رسالة للفاتيكان، قام بالتعبير عن رغبة الحكومة العراقية أن تتعاون من المجتمع الدولي، وخاصة في قضية إلغاء السلاح، سلم نفسه للقوات الأمريكية في ٢٤ ابريل٢٠٠٣. توفى ٢٠١٥: مصطفى الفقهي ، شخصيات على الطريق ، ٢٠١٧ ، ص٢٦٨

٧٣- نص بيان مؤتمر القمة العربية خلال اتفاقية كامب ديفيد وأخطاره وعرض وثائقي، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨، ص ص٢٠٠-٢٠١.

٧٤- شفيق عبدالرزاق السامرائي، المشرق العربي ، ج ١، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٧ ؛ محمود رياض ، المصدر السابق ، ص ٥٩٨ .

٧٥- كيرك . ج . بيتي ، مصر في عهد السادات، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٨ .

٧٦- وفاء خضر الطائي،مصر والعراق دراسة تاريخية في العلاقات السياسية ١٩٧٨ – ١٩٩١،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية–جامعة الموصل،٢٠١٢ ،ص٥٠؛ سعد عبد خليفة العبيدي،المصدر السابق ،ص١٢٦ .

٧٧- بروش محمد نجيب، العلاقات العراقية المصرية بين عامي ١٩٦٩ – ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة و ٢٠١٤ ، ص ١٤٦ – ١٤٧

٧٨- سعد عبد خليفة العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ – ١٢٧ . ؛Juan Cole,OpCit.P.14

79- Juan Cole,OpCit.P. 14.

٨٠- سايروس فانس: سياسي ومحامي أمريكي، ولد عام ١٩١٧، تخرج من مدرسة كينت في عام ١٩٣٥ ، وحصل على درجة البكالوريوس في عام ١٩٣٩ من كلية ييل دخل فانس الجيش خلال الحرب العالمية الثانية حيث خدم في البحرية الأمريكية كضابط مدفعي، في عام ١٩٥٧، طلب السناتور ليندون جونسون من فانس مغادرة وول ستريت للعمل في لجنة مجلس الشيوخ للولايات المتحدة للخدمات المسلحة، حيث ساعد في صياغة قانون الملاحة

والفضاء الوطني، مما أدى إلى إنشاء وكالة ناسا، ثم تم تعيينه أمين الجيش من قبل الرئيس جون كنيدي، وفي عام ١٩٦٤، أصبح فانس نائبًا لوزير الدفاع بالولايات المتحدة، وقام الرئيس السابق جونسون بإرسال فانس إلى منطقة قناة بنما بعد أعمال الشغب الطلابية، كان فانس أول من يؤيد حرب فيتنام ولكنه في أواخر الستينيات غير رأيه واستقال من منصبه، حيث نصح الرئيس بالانسحاب من فيتنام الجنوبية، وصف فانس محادثات السلام في باريس بشأن فيتنام بالفاشلة بأنها "واحدة من أكبر المآسي في التاريخ". حصل على وسام الحرية الرئاسي في عام ١٩٦٩ ، كما لعب فانس دورًا أساسيًا حيث تفاوضت الإدارة مع معاهدات قناة بنما، إلى جانب محادثات السلام في روديسيا وناميبيا وجنوب إفريقيا. عمل عن كثب مع الوزراء الإسرائيليين موشيه ديان وعيزر وايزمان لتأمين اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨: سايروس فانس، مذكرات سايروس فانس خيارات صعبة، ط٢، بيروت ن ١٩٧٨ ، ص٤٨.

٨١- هارولد براون: هو فيزيائي، وسياسي من الولايات المتحدة ولد في مدينة نيويورك ١٩٢٧ ، عضو في الحزب الديمقراطي الأمريكي. عمل سابقا في إدارتي جون كينيديولينودن جونسون كمدير لأبحاث الدفاع والهندسة وأمين القوات الجوية. تولى منصب وزير الدفاع الأمريكي (١٩٧٧-٠١-٢١-١٩٨١-٠١-٢٠) في عهد الرئيس جيمي كارتر.. كان براون وزير الدفاع في المراحل الأخيرة من الحرب الباردة، ووضع أساس اتفاقية كامب ديفيد. وشارك في مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، وأيد التصديق على معاهدة سالت ٢. :

://www.amazon.com/Food-Cooking-Science-Lore-Kitchen/dp/0684800012

82- Lieutenants Colonel Timothy D. Harrods United States Army,Op.Cit.P.67.

.